باشوية بغداد ومرتكزات نظام الادارة العثماني ١٨٣١-١٨٦٩

Bashawiya Baghdad and the Elements of the Ottoman Administration System (1831-1869)

ا.م.د احمد عبدالواحد عبدالنبي

Ahmed Abd Alwahed@yahoo.com

مركز احياء التراث العلمي العربي / جامعة بغداد

باشوية بغداد ومرتكزات نظام الادارة العثماني ١٨٣١-١٨٦٩

ا.م.د احمد عبدالواحد عبدالنبي

ملخص :

لقد تناول بحثنا الموسوم بـ (باشوية بغداد ومرتكزات نظام الادارة العثماني١٨٣١-١٨٦٩) جملة من الوقائع والحوادث التاريخية ذات المنطلقات الادارية والاجتماعية التي مرت على مدينة بغداد في مرحلة مهمة خصوصاً العهد العثماني الاخير على العراق، مما ترتب عليه مشاكل واقتصادية وادارية لا حصر لها، وبالذات موضوعة مرتكزات النظام الاداري . ضم هذا الموضوع الحيوي ثلاث مباحث حاولنا من خلالها قراءة وتتبع سياسة الدولة العثمانية وأدارتها لملفة النظام الاداري المدني ولأهميتها البالغة في رسم معالم الجوانب الحضارية والعمرانية في باشوية بغداد . ووفق مايلي :المبحث الاول اشتمل على الأركان الرئيسة لنظام الادارة العثمانية في بغداد، في حين جاء المحبث الثانيعلى ذكرولاة بغداد ومرتكزات نظام الادارة العثماني. اما المبحث الثالث فقد تحدث عن مرتكزات المؤسسات الادارية الاخرى في باشوية بغداد. اعتمدت الدراسة على مجموعة مهمة من الكتب والمراجع العربية والمترجمة الى جانب عددا من الرسائل والاطاريح الجامعية والمجلات الدورية جرى الاستفادة منها ضمن مدة البحث ١٨٣١-١٨٦٩ .

Summary:

Our research, entitled "Bashawiya Baghdad and the Elements of the Ottoman Administration System" (1831-1869), dealt with a number of historical facts and incidents with administrative and social ramifications that passed through the city of Baghdad at an important stage, especially the last Ottoman era in Iraq, which resulted in countless economic, administrative and administrative problems. The rules of the administrative system. This dynamic topic included three studies in which we tried to read and follow the policy of the Ottoman Empire and to manage it to fill the civil administrative system and its great importance in drawing the architectural and urban aspects in Bashwiya Baghdad. According to the following: The first topic included the main pillars of the Ottoman administration in Baghdad,

while the second Muhta on the mention of Baghdad and the foundations of the Ottoman administration system. The third topic, he talked about the foundations of other administrative institutions in Bashawiya Baghdad. The study was based on an important collection of Arabic and translated books and references, along with a number of letters, university papers and periodical journals, which were utilized during the period of research 1831-1869.

المبحث الاول: الأركان الرئيسة لنظام الادارة العثمانية في بغداد:

١- الوالي :

يمثل منصب الوالي اكبر واهم منصب في الجهاز الإداري الحكومي في ايالة بغداد، وهو منصب إداري وسياسي في الوقت نفسه، إذ كان والي بغداد يمثل حكومة الدولة العثمانية – داخل الايالة – في تعاملها مع قناصل الدول الاجنبية ورعاياها [١]. وتبعاً لسياسة الدولة العثمانية في عدم ابقاء الولاة في مناصبهم مدة طويلة خوفاً من انفرادهم بالسلطة والتمرد عليهم، فقد تصدر للحكم والباشوية في بغداد خلال هذه الحقبة ١٨٣١-١٨٦٩ أحد عشر واليا من الذين كانوا يدعون بالوزراء ، وكانت مدة حكم معظمهم قصيرة، إذ تراوحت تلك المدة بين بضعة اشهر واقل من سنتين. في حين كانت لغيرهم بين اربع سنوات إلى احدى عشرة سنة كما سنرى لاحقا [٢]. وكان تعيين هؤلاء يتم من العاصمة استانبول بموجب فرمان سلطاني، مما يعني ان ولاة وباشوات بغداد كانوا من عناصر مختلفة فبعضهم تركي الاصل او الباني او غير ذلك، ومن انماط مختلفة من الرجال، فوجد بينهم الإداري والضابط العسكري، والفقيه، والطاعن في السن، والجاهل في شؤون الحكم، مما يعني أن اختلافاً في مميزاتهم، وصفاتهم، ففي الوقت الذي اتصف قسم منهم بالنزاهة كان بعضهم مرتشياً، ووجد إلى جانب الزاهد والمتدين والمتصوف والغيور على المصالح العامة والنظامي الصارم، الخامل والضعيف الشخصية، وعرف قسم منهم الاهتمام بالادب والثقافة العالية، والقسم الآخر اتجه إلى الخمر واقامة حفلات الرقص والغناء[٣]. وكان لهذا التغيير المستمر اثره السيء في الإدارة على بغداد لانه يحول دون القيام باعمال اصلاحية، او التعرف على احوال المدينة واهاليها، فما ان يكون الوالي الجديد قد تعرف على احوال

الايالة، وفكر او شرع ببعض الاعمال والاصلاحات حتى تباشر الدولة العثمانية بعزله . ورغم هذا التغيير الا ان هناك اكثر من صفة مشتركة تجمع بين باشوات وولاة بغداد، وتجعلهم يظهرون بخصائص متشابهه فتميز معظم الولاة بالغطرسة والقوة والتعصب لقوميتهم وجمع الاموال من مصادر مختلفة، وباي طريقة كانت وما يتبع هذه الطريقة من قوة وظلم فضلاً عن امتلاك العقارات واخذ الرشوة حتى ان كثيراً الشعراء والمثقفين انتقدوا هذه الحالة امثال ابو الثناء الالوسي وابراهيم الطباطبائي وعبدالغني آل جميل وعبدالغفارالاخرس وغيرهم [٤]. وتجدر الاشارة الى ان معظم الولاة والباشوات يعدون ولاية بغداد منطقة نائية بعيدة عن مركز الحكم، وانهم غرباء على ثقافتها ولغتها، فلهذا كانوا يعدّون تولي الولاية فيها بمثابة عقوبة موجهة لهم ولخلق ظروف تلائم مطامعهم، ووضعهم الشاذ يبدأون بجمع الاموال، وارسالها إلى الجهات العليا لأرضائهم، والحصول على عطفهم، كما ان الولاة يتوقعون النقل، او الفصل من منصبهم عاجلاً، ام آجلاً، مما يدفعهم إلى تكريس الاموال بخزائنهم للاستفادة منها مستقبلاً في تأمين متطلباتهم وارضاء رغبائهم في الحصول على مناصب افضل، ويركز القنصل الفرنسي في بغداد دي فامير عام ١٨٤٦ مثلاً على فساد بعض الولاة بقوله : ((يسافر غداً إلى انجال الوالي نجيب باشا وهو يحمل في جعبته مبالغ ضخمة من النقود مخصصة لغرض كسب الانصار إلى جانب والده الذي يخشى تدقيق تصرفاته))[٥]. وقد اختلفت مهام الوالي الإدارية خلال هذه الحقبة والتي كانت تتحدد، وتتقلص من قبل الحكومة العثمانية ففي بداية الحقبة شملت مهامه الاشراف والسيطرة على جميع الدوائر الرسمية بما فيها الدوائر العسكرية، والقضائية، والمالية، وتعين الموظفين لها، فهو الممثل المحلي لإدارة العاصمة التي لها دوائر فرعية في بغداد وله حق تطبيق الانظمة والقوانين واقامة الدولة وفرض الضرائب، وعلى عاتقه تقع اشاعة النظام واستباب الامن وعلى كاهله يرتكز عبىء تنفيذ الاشغال العامة وإدارة الاعمال الحكومية، والتعامل مع قناصل الدولة الاجنبية، وشيوخ العشائر ورؤساء الاقليات الدينية [٦].وبدأت قبضة الولاة تتراخى تدريجياً منذ اوائل خمسينيات القرن التاسع عشر وذلك بعد تأسيس مجلس إدارة الايالة ومنذ ذلك الوقت بدأ هذا المجلس يساهم بعلاج مشاكل الإدارة الحكومية واضطلع معظم الولاة بمهمة قيادة الفيلق السادس الذي تشكل واتخذ من بغداد مقراً له في عام ١٨٤٨، فضلاً عن واجباته الاصلية وكان محمد نامق

باشا اول من جمعت له الولاية وقيادة الفيلق في اواخر عام ١٨٥١، وانيطت بجميع الولاة الذين اعقبوه المهمة نفسها، على ان بعض هؤلاء كان من ضباط الجيش وبعضهم الاخر من المدنيين، ويبدو ان جميع مهام الايالة وقيادة الفيلق واناطتها بوالي الايالة كان له دواع، منها تلك الخلافات التي وقعت بين بعض الولاة وقادة الجيش، فضلاً عمّا تتطلبه محاولات اخضاع عشائر الايالة ومدنها لسيطرة الدولة المباشرة آنذاك من اتخاذ خطوة مثل هذه يتمكن الوالي معها من الهيمنة على الجيش وتوجيهه بسرعة دون عوائق لتحقيق هذا الهدف[٧].وكان باشوات وولاة بغداد يلتزمون مناصبهم ببدل مقطوع يدفع للحكومة العراقية، فآخر ملتزمي منصب الوالي في الاياله نجيب باشا ١٨٤٢–١٨٤٨ الذي التزم منصبه ببدل قدره خمسون ألف كيس، أي انهم كانوا يدفعون سنوياً مبلغاً للدولة بهذا المقدار مقابل احتفاظهم بمناصبهم، مما كان سبباً في تفشي الرشوة على المستويات كافة، فاصدرت الحكومة العثمانية قراراً لتحديد الرواتب للولاة عام ١٨٣٩،الا ان هذا الاجراء لم يطبق في بغداد الا في الخمسينات، من القرن التاسع عشر فبلغ راتب الوالي ما يقارب (١٢٠.٠٠٠) قرش شهرياً عدا المخصصات الاضافية، وفي العقد التالي ارتفع راتبه إلى ما يقارب (١٥٠.٠٠٠) قرش . وبما ان تطبيق هذا الاجراء هو للحد من الرشوة ولكن نجد ان مصطفى باشا ١٨٥٩–١٨٦٠ قد عزل من منصبه بسبب ارتشائه، فقد بلغ اسراف هذا الوالي إلى انه خصص لنفسه مبالغ كبيرة من المال باعتبار ان هذا المبلغ هو مخصصات مقطوعة لسفره وتنقلاته عدا راتبه الشهري، وبالرغم من ان المستوى المعاشي في بغداد لا يحتاج الا إلى مبالغ قليلة للعيش فيها وبالرغم من ارتفاع رواتب ومخصصات الولاة، لكن جشعهم وحبهم للاموال كان يدفعهم لجمع الاموال بمختلف وشتى الطرق، فبغداد كانت (البقرة الحلوب) لجميع الولاة تجمع الاموال منها ولكنها لم تطور او تحسن اوضاعها بقدر ما يؤخذ منها [٨].

٢–الكهية :

الكهية من المناصب الإدارية المهمة، ويأتي بعد منصب الوالي مباشرة، وكان الكهية يقوم بوظائف عدة ابرزها معاونة الوالي في جميع اعماله وواجباته.وقد فقد منصب الكهية في هذه الحقبة، ولعل السبب في ذلك هو عودة ايالة بغداد إلى الحكم العثماني المباشر، واصبح تعيين الوالي من السلطة المركزية في استانبول وبموافقة الباب العالي على عكس فترة حكم

المماليك اذ كان يعين الوالي بدون موافقة السلطة المركزية، ويتم اختياره من منصب الكهية، وكان الوالي يقوم بتعيين الكهية وقد اختير لهذا المنصب بعض العراقين فقد قام الوالي علي رضا اللاظ بتعيين الشاعرالموصلي عبد الباقي العمري لهذا المنصب(٩).

٣-الدفتر دار :

الدفتردار في اللغة كلمة مركبة من دفتر بمعنى السجل، ودار، أي النظار، مراقب، محافظ فيكون معناها الحرفي محافظ السجل وفي الاصطلاح، اسم موظف في بعض الولايات الكبيرة رفيع الرتبة يكون مسؤولاً عن شؤون المال وتسلم الاموال وصرفها وتسمى دائرته بالدفتر خانة وتقع في مركز الايالة بين جامع الوزير ومباني القشلة يعمل الدفتر دار تحت اشراف الوالي وتوجيهه، وعندما دخل الوالي علي رضا باشا اللاظ بغداد قام في عام ١٨٣٢ بتعيين دفتر دار للايالة، وفيما بعد اضطلعت الحكومة المركزية في استانبول بمهمة تعيين الدفتر دار ففي عام ١٨٤٥ وصل إلى بغداد اول دفتر دار عين من استانبول(١٠).

٤-: المجلس الكبير :

تشكل المجلس الكبير او مجلس ادارة الايالة في عام ١٨٥٠ وتألف مجلس الإدارة في بغداد من عدد من الاعضاء، كان من بينهم بعض كبار موظفي الايالة، وبعض وجهائها، فقد كان من بين اعضائه عام ١٨٦٣ أحد امراء المنتفك وهو الشيخ منصور بيك السعدون وكان منقاداً لرأي الحكومة العثمانية، وقد اضطلعت الحكومة بمهمة تعيين رئيس مجلس بغداد، وكان سالك افندي اول رئيس له، ونزهت افندي فقد كان آخر رئيس لمجلس بغداد قبل حلول عام ١٨٦٩.اشتملت واجبات المجلس على مراقبة اعمال الوالي، ومناقشة مشاكل الايالة المدنية والمالية والقضائية ووضع الحلول لها الا ان الوالي كان مسيطراً على اعمال المجلس، فقد كان اعضاؤه يمضون بعض التقارير دون ان يعلموا شيئاً عن محتوياتها، لذلك كان المجلس لا يجري نفعاً تجاه اعمال الوالي حتى وصول مدحت باشا إلى بغداد عام ١٨٦٩.فضلاً عن هيمنت الوالي على اعمال المجلس، فقد كان القنصل البريطاني هنري رولنسن مسيطراً عليه ايضاً، فقد كان يحضر اجتماعات المجلس ويستمع إلى مناقشات اعضائه وكان يمنعهم من اصدار أي قرار من دون الرجوع اليه(١١).

٥-: المناصب الادارية خارج مركز باشوية بغداد:

وهي دوائر يرأسها عدد من الموظفين وتنحصر مهمتهم بالاشراف على الوحدات الإدارية خارج مركز الايالة وهم :

أ- المتصرف:وهو اكبر موظف اداري في وحدته خارج مركز الايالة المسماة بالسنجق وكان بعض هؤلاء المتصرفين يتقلد منصبه عن طريق الالتزام حتى اواسط القرن التاسع عشر وذلك بأن يتعهد المتصرف عند تعينه بتقديم مبلغ مالي محدد سنوياً لخزينة الايالة مقابل قيامه بجمع واردات السنجق حيث قضى بعض متصرفي السناجق مدة طويلة في مناصبهم جاوزت عشرَ سنوات.وقد اضطلع المتصرف بعدة اعمال منها تنفيذ اعمال الوالي ومراقبة تطبيق القانون داخل السنجق، وكذلك الاشراف على شؤون الجندرمة، وعلى تنفيذ احكام المحاكم في السنجق.اما ابرز موظفي السنجق، فكان محاسب السنجق، ومدير مراسلات السنجق، وكانت واجبات المحاسب الدفتر دار تنظيم حسابات الدولة في السنجق، اما واجبات مدير مراسلات السنجق فهي الاشراف على مراسلات السنجق كافة[١٢].

ب- قائمقامو الاقضية:انقسمت السناجق إلى عدد من الوحدات الادارية وقد عرفت بالاقضية، وكان القائمقام اكبر موظف اداري في القضاء وقد عين في هذا المنصب بعض المتنفذين من رجال العشائر قبل ان تقوم الدولة باحكام سيطرتها على الاقضية، وقد عين اول قائمقام لقضاء الشامية التابع لسنجق الحلة هو حطاب بن شلال ابن عم وادي سفلح شيخ عشائر زبيد، الذي عين في وظيفته عام ١٨٤٤، كما قامت ايالة بغداد عام ١٨٥٣ بتعيين احد وجهاء عشيرة البو طبيخ اول قائمقام لقضاء السماوة التابع لسنجق الحلة، ويقوم قائمقامو الاقضية بالالتزام وحداتهم الإدارية، ويتعهد بجباية واردات القضاء على ان يدفع رواتب الموظفين والجند من عنده ويدفع للحكومة شيئاً معيناً بعد الاتفاق عليه اما واجباته، فقد كانت تتألف من الاشراف على الشؤون المتعلق بإدارة القضاء وبالجندرمة، كما كانت من واجبات القائمقام مراقبة تنفيذ احكام المحاكم في القضاء[١٣].

ج- مديرو النواحي: مدير الناحية، هو الموظف الذي يرأس الوحدة الإدارية التي عرفت بالناحية، وهي اصغر من القضاء، إذ ينقسم القضاء إلى عدد من النواحي، ويقوم متصرفو السناجق بتعيين مدراء للنواحي التابعة لأقضية سناجقهم ويشترط في مدير الناحية، ان يكون

متمتعاً بالحقوق المدنية، غير محكوم عليه، وان يكون من اصحاب السيرة الحسنة وان يكون من القادرين على القراءة والكتابة بالقدر المستطاع، وان يكون عمره قد تجاوز العشرين سنة.أما اهم واجبات مدير الناحية، فكانت اعلان قوانين الدولة وانظمتها في الناحية، واعلام القضاء – الذي يرتبط به – بمختلف شؤون الناحية، كذلك الاشراف على انتخابات المختارين، والنظر في الشكاوي التي يرفعها المواطنون ضد المختارين، والى جانب ذلك منع مدراء النواحي من ممارسة اية سلطة قضائية(١٤).

د- مختارو القرى والمحلات : وكانوا يأتون عن طريق الانتخابات، فقد جرى عام ١٨٣٥ انتخاب المختارين لمحلات بغداد، وانتخب لكل محلة مختار اول ومختار ثان وتنحصر مهمة المختارين في ملاحظة سكان المحلة، واصدار وثائق حصر الوراثة، والزواج والطلاق .وبعد صدور نظام الولايات عام ١٨٦٤ تم تحديد شروط للذين يحق لهم الاشتراك في انتخاب المختارين، وهي ان يزيد عمر المنتخب على الثامنة عشر سنة، وان يدفع الضرائب للحكومة، اما الشروط الواجب توفرها في المختارين، ان يكونوا من رعايا الدولة العثمانية، وان لا يقل اعمارهم عن الثلاثين سنة، وممن يدفعون الضرائب إلى الحكومة، وعلى الرغم من ان المختارين كانوا ينتخبون لسنة واحدة و يجوز تكرار انتخابهم دائماً (١٥).

المبحث الثاني: ولاة بغداد ومرتكزات نظام الادارة العثماني :

تعاقب على حكم ايالة بغداد منذ عام ١٨٣١ حتى عام ١٨٦٩ مدة البحث ١١ والياً من الذين كانوا يدعون بالوزراء وكانت مدة حكم معظمهم قصيرة اذ تراوحت المدة لسبعة منهم بين بضعة اشهر واقل من سنة اما الاربعة الباقون مدد حكمهم بين اربعة سنوات الى احدى عشرة سنة ، ولمقتضيات مصلحة دراستنا هذه نورد ولاة باشوية ايالة بغداد .

١- الوالي علي رضا باشا اللاظ ١٨٣١-١٨٤٢: ان علي رضا باشا من اهل طرابزون الواقعة على البحر الاسود، وينتمي إلى قبيلة اللاظ ولهذا اشتهر باسم علي رضا اللاظ، وعندما صدرت الاوامر له بالتوجه إلى بغداد وعزل داود باشا كان واليا على حلب وبدأ يستعد للمسيرة إلى بغداد على رأس عشرة آلاف جندي مع تسعة مدافع، وانضمت اليه بعض الزعامات المحلية في بغداد منهم ،صفوك الفارس شيخ شمر الجربا وسليمان الغانم احد رؤساء العقيل وعند وصول علي رضا الموصل منح سر عسكر تقوية لنفوذه، وفي المقابل

بدأ داود باشا بتحشيد قواته خارج اسوار مدينة بغداد، وكان من المتوقع ان ينجح المماليك في هزيمه أي قوة تستهدف الاطاحة بهم، الا ان الوالي الجديد ببغداد نجح في اقصاء المماليك من الحكم .وبموجب ذلك صدر فرمان من السلطان عبدالمجيد الاول ١٨٣٩-١٨٦١ينص بتولية علي رضا باشا اللاظ حكم بغداد وحلب وديار بكر والموصل وهي مجموعة من الايالات لم يسبق ان انعم بحكومتها معاً على حاكم واحد في وقت واحد وفي الحقيقة لم يكن يتجاوز العراق في حكمه[١٦]. وفي الحقيقة كان الوالي الجديد يواجهه مشاكل جمة ادارية ومالية حتى انه كان عاجز عن اعاشة الجيش وتسديد رواتب الموظفين فلجأ الوالي إلى تغريم الناس ومصادرة الاموال والاملاك ومطاردة اقارب المماليك عوائلهم ، الامر الذي ادى الى نفاذ صبر الناس فثار عليه مفتي بغداد عبد الغني جميل وثارت معه محلات بغداد باب الشيخ، ومحلة قنبر علي والمربعة وبعد حدوث مشاكل عديدة وفي عام ١٨٤٢ عزل من ايالة بغداد وعين واليا على الشام وفي ١٨٤٥ عزل من الشام ووافاه الاجل عام ١٨٤٦ ودفن ببلاد الشام[١٧].

٢-الوالي محمد نجيب باشا ١٨٤٢-١٨٤٨ :تركي الاصل من اهالي استانبول وينتمي الى أسرة من الاشراف القدماء من ذوي الثروة والغنى والمقام الرفيع . وصل محمد نجيب باشا بغداد في ايلول عام ١٨٤٢وفي اليوم الثالث من وصوله ترأس ديوان الولاية وفتح الفرمان الذي جاء به وقرأه على الناس وتسلم الايالة من علي رضا باشا وكان نجيب باشا يتمتع بذكاء وشجاعة وحيوية خارقة، الا ان شعوره القومي انقلب إلى كره مرعب للاجانب عنه[١٨].واجهت الوالي الجديد تحديات كثيرة بداية الامرغيرانه تغلب عليها بالتدريج،اما اعمال محمد نجيب باشا، فقد اهتم في الحالة المعاشية في بغداد مؤكداً في تقاريره التي رفعها إلى الجهات العليا في اسطنبول ضرورة تحسين رواتب الموظفين.كما قام بتقسيم محلات بغداد إلى ١٨ محلة ومعظمها في القسم الايسر من نهر دجلة الا انها لم تكن متساوية في السعة، فمثلاً توجد في احدى المحلات الف دار وفي الأُخرى ٥٠ دار، ولكل محلة أمام ومختاران. ويبدو ان السلطان العثماني كان مرتاحاً لسياسة محمد نجيب باشا في إدارة شؤون الايالة واستتباب الامن، فقد ارسل السلطان تقديره واعجابه عن حسن إدارة الايالة كما ارسلت استانبول مع ابن الوالي ستائر لتغطي مراقد الاولياء في بغداد والمدن الأُخرى، كما انعم

السلطان عليه بسيف ثمين تقديراً له ارسله اليه مع راغب اغا، احد اصدقاء محمد نجيب باشا ومن المقربين للسلطان وفي عام ١٨٤٨ عزل الوالي محمد نجيب من ايالة بغداد(١٩).

٣- الوالي عبد الكريم نادر باشا ١٨٤٩-١٨٥٠ :هو عبد الكريم نادر باشا الشهير بعبدي باشا، اكمل دراسته في فينا، حصل على درجة علمية عالية، اهلته للحصول على مراتب عالية في الدولة .بدأ حياته الوظيفية في الجيش العثماني حتى نال رتبة امير لواء، وفي عام ١٨٤٠ صار رئيساً لاركان الجيش، وتقلب في مناصب عديدة، ونال رتبة فريق عام ١٨٤٦ ثم اصبح عضواً في دائرة الشورى ومأموراً الرديف ثم نال منصب المشيرية للعراق والحجاز برتبة وزير عام ١٨٤٧، وفي عام ١٨٤٩ صدر الفرمان السلطاني الذي يقضي بتعيين عبدي باشا والياً لبغداد وقد اهله منصبه في قيادة فيلق العراق والحجاز الاطلاع الواسع على احوال هذه الايالة ومعرفة سكانها وقد وصف بالكرم والشجاعة والقدرة على مواجهة الصعاب وحب العلم والادب والمعارف وكان مقرباً لدى السلطان عبدالمجيد الاول حتى يقال انه هو الذي لقبه بعبدي باشا، كما وصف بانه كان حليماً يراعي حقوق الاشراف ورؤساء القبائل وانه كان يخدمهم بنفسه دون تردد، وكان لشخصيته هذه دور في اتباع اسلوب التفاهم مع المتمردين بوصفه الطريق السوي لتسوية كل ازمة، اما اعماله فانه قام باجراء تعداد عام للسكان تنفيذاً لاوامر الدولة العثمانية، كما قام باصلاح القلعة الداخلية في بغداد. الا ان مدة حكمه لم تدم طويلاً، فقد قدم استقالته وعزل من منصبه في عام ١٨٥٠وتوفي عام ١٨٨٣ في ردوك(٢٠).

٤-الوالي محمد وجيه باشا ١٨٥١: تركي الاصل من اهل بوزعاد، حصل على درجات علمية عالية، اهلته لنيل مناصب عديدة في استانبول والايالات التابعة لها، ومن اهم تلك المناصب انه صار رئيساً للبوابين، واصبح قائمقام ادنبة عام ١٨٢٧، ثم صار محافظاً لمدينة وارنه سنة ١٨٢٩، وفي عام ١٨٣٠ عزل منها، وفي عام ١٨٤١ اصبح والياً لمدينة سلانيك وفي نفس السنة نقل إلى ديار بكر، وفي عام ١٨٤٣ اصبح واليا على حلب و عام ١٨٤٥ عزل منها، وفي عام ١٨٥١ اصبح واليا على بغداد وفي السنة نفسها عزل منها بعد ان قضى عشرة اشهر ومع انه وصف بكونه عارفاً بالامور الإدارية ومدبراً، الا ان مدة ولايته القصيرة في بغداد جعلته غير قادر على معرفة السكان اذ لم يوصف بحسن الإدارة واختيار

الموظفين، ولم تختلف سياسته الداخلية عن سياسة الولاة الذين سبقوه، وخصوصاً فيما يتعلق بفرض الضرائب وجبايتها بطرق شتى بهدف الحصول على المال لتمشية شؤون الحكم(٢١).

٥-محمد نامق باشا ١٨٥١-١٨٥٢ : تركي الاصل ولقب بالكبير واصبح مشير فيلق العراق والحجاز عام ١٨٤٨ في عام ١٨٥١ اصبح واليا على بغداد وفي عام ١٨٥٢ اصبح ناظراً للتجارة وذهب إلى باريس وفي عام ١٨٥٣ فصل من وظيفته، ثم اصبح واليا على جدة عام ١٨٥٧ وعزل منها عام ١٨٥٨، وفي عام ١٨٥٩ عاد إلى الولايات العربية الكبرى واصبح رئيس شورى وفي عام ١٨٦١ نقل إلى بغداد وعين واليا عليها للمدة الثانية وبقي مشيراً للعراق والحجاز حتى عام ١٨٦٧ حيث استدعي للجيش واصبح رئيس مجلس سلاح المدفعية حتى وافاه الاجل عام ١٨٩٢.تميزبالصدق والاستقامة والتدبير العاقل وسعة اليد، وكان مهابا في عيون الناس، ولا يراهن في امور الحكومة مقداما في الحروب، عاقلاً حازماً.وقد قام نامق باشا ببعض الاعمال العمرانية مثل اعادة بناء مرقد ومسجد الشيخ جنيد البغدادي في الكرخ وذلك عام ١٨٥٢،كما عرف عن نامق باشا بسياسته الاقتصادية وذلك بالحد من الطامعين في اموال الناس، الذين كانوا يقومون باقراض المحتاجون من سكان القرى والارياف بالمال على ان تسدد هذه الاموال في موسم الحصاد مضاعفة، فوضع حد لتصرفات هؤلاء المرابين حيث قرر بقضاء الدين باقساط تتراوح مدتها بين سنة وخمس سنوات باتفاق الطرفين. وفي عهدهِ صدرت الارادة السينية بتأليف مجلس للولاية في بغداد، وكان تأليفه في بغداد استنادا إلى مرسوم كلخانه المعلن عام ١٨٣٩ ويعد هذا المجلس الخطوة الاولى للإدارة القانونية في الايالة، وان يكون الحكم بيد الامة وتشترك في الإدارة(٢٢).

٦-محمد رشيد باشا الكوزلكي ١٨٥٢-١٨٥٧ :تركي الاصل من استانبول نشأ نشأة عصامية اكمل دراسته داخل الكلية العسكرية وتخرج فيها ضابطا لامعاً .وكان احد ضباط الجيش العثماني الذي يعتمد عليه وفي ٢١ ايلول من عام ١٨٥٢ عين واليا على بغداد ومشيراً لفيلق العراق والحجاز.وكان هذا الوالي يلقب بـ الكوزلكي أي صاحب النظارات وسماه البغدادين ابوالمناظر والظاهر انه اول من استعمل النظارات الطبية في البلاد العثمانية اذ جاء بها من فرنسا واشتهر بها وقد تمكن محمد رشيد باشا في مدة حكمه في العراق من معرفة طبيعة العراقين وميولهم ورغباتهم ثم عالجه الاوضاع بحكمه وعقل ونشر العدل ووسع المشاريع

العمرانية فانتعشت البلاد على يده في مختلف المجالات واستمر هذا النشاط طيلة مدة حكمه، وكذلك وفر للخزينة الكثير من الاموال واستطاع ان يدفع ما تراكم على الخزينة من ديون ودفع رواتب المواطنين المدنين والعسكرين المتأخرة ، كما اصلح الجهاز الضريبي والرسوم الكمركية فالغى رسوما كثير كانت ترهق الناس. وكان يحث موظفيه ان يعملوا بنزاهة وحاول مكافحة التفسخ الموجود داخل الايالة، وقد كثرت في ايامه الواردات، لانه حال دون الاكثار من النهب والاختلاس وحقق مورداً دائماً للحكومة العثمانية عن طريق جمع الاعانات من الاهالي . كذلك كون مجلساً بترأسه بنفسه واعضاء من اعيان البلاد مسلمين ومسيحين ينظر في امور الايالة.ومن اعمال الوالي فتح نهر عذب من جهة الجزيرة يجري فمه الماء قرب بغداد وامر ان يزرع على ضفتي النهر اشجار التوت لتربية دودة القز وعرف هذا النهر بـ السرية نسبة إلى قائمقام الديلم سري باشا.كما قام الوالي ببناء مقاطعة المشيرية او الوزيرية في جانب الرصافة، توفي الكوزلكي ببغداد ودفن فيها عام١٨٥٧[٢٣].

٧-السردار الاكرم عمر باشا ١٨٥٧-١٨٥٩ : مجري الاصل جاء إلى استانبول في مقتبل حياته، فصارت له مكانة في الجيش النظامي الجديد ومنزلة مرموقة بين ضباطه وقادته، وعندما انتدب لولاية بغداد توجه عن طريق حلب مع قطعة كبيرة من الجيش النظامي تزيد على اربعة الاف جندي من الخيالة والمشاة وعلى رأسهم عدد من الضباط البولونين ومن ابرزهم اسكندر باشا قائد الفرقة، ومر وهو في طريقه إلى بغداد بعانه وهيت والصقلاوية ودخل بغداد من باب علاوي الحلة في يوم الثامن عشر من شباط عام ١٨٥٨.ومنذ اليوم الأول الذي وصل فيه الوالي شرع بانجاز المهمة التي اوكل من اجلها وهي اعداد الجيش النظامي واعلان التجنيد الالزامي .كانت خطة الوالي تقوم على تنفيذ التجنيد الاجباري في مدينة بغداد اولاً فاذا نجح فيه، سعى إلى تنفيذه في المناطق الأُخرى، لذا فانه جمع علماء بغداد واعيانهم بغية اقناعهم بالامر الجديد، وقبل ان يقرأ عليهم فرمان التجنيد وزع عليهم مبالغ كبيرة من المال، كل حسب رتبته، لأجتذاب قلوبهم، فكان نصيب القاضي عشرة الاف قرش صاغ، ونصيب النقيب الكيلاني سبعة الآف وخمسمائة قرش، اما بقية الحاضرين فقد حصل كل واحد منهم على خمسة الاف قرش وقد بلغ مجموع ما وزع عليهم كلهم ثلاثة وستون الف قرش، فلما قرأ عليهم فرمان التجنيد رحبوا به جميعا واظهروا الطاعة، حتى

صاروا يأتون باولادهم لادخالهم في الجيش النظامي، وكان اول من فعل ذلك مفتي بغداد محمد فيضي الزهاوي حيث احضر ولده بنفسه فحذا حذوه وجهاء بغداد، وفي خلال بضعة ايام تم التجنيد من مدينة بغداد فقط خمسمائة. وفي ٢٥ ايلول عام ١٨٥٩ غادر الوالي الايالة معزولاً وكان سبب عزل الوالي، هو تنكيله بقبائل الهماوند دون استأذان من الدولة العثمانية، فقد كانت السلطات العثمانية تخشى ان يؤدي هذا العمل إلى خروج هذه القبائل من العراق والتحالف مع ايران(٢٤).

٨-مصطفى نوري باشا ١٨٥٩-١٨٦٠ : تولى مصطفى باشا مناصب مختلفة في الدولة العثمانية، حتى اختير لايالة بغداد وفيلقها العسكري الكبير في الخامس والعشرين من ايلول عام ١٨٥٩ بيد ان هذا الوالي لم يمارس شيئاً من الاعمال المفيدة، وانه اضر بالخزينة ما يقدر بثلاثين الف ليرة، وحصل خلال فترة حكمه البالغة احد عشر شهراً على حوالي الفي ليرة من النقود المجيدية البيضاء . وقد سار على هذا المنوال بقية اتباعه من الموظفين، وقد بلغ اسراف هذا الوالي إلى انه خصص لنفسه مبلغاً قدره الف ليرة او اكثر ،حيث يعدّ هذا المبلغ هو مخصصات مقطوعة لسفره وتنقلاته عدا راتبه الشهري.واخيراً استطاع احمد توفيق باشا، وهو قائد عسكري برتبة فريق في الجيش العثماني الموجود في العراق، ان ينظم هو واعوانه مضبطة ضد الوالي مصطفى نوري تضمنت شكوى موجهة إلى الباب العالي بين فيها سوء تصرفات الوالي، وقد وقع على المضبطة بعض علماء بغداد واعيانها حسبما جرت عليها العادة، وقد انتجت المضبطة اثرها بعزل الوالي مصطفى نوري، وقد صادف ان كان خط التلغراف قد تم مدة إلى بغداد في تلك الفترة، فكان اول استعمال له هو نقل امر العزل(٢٥).

٩-احمد توفيق باشا ١٨٦٠-١٨٦١ : نشأ في الجيش العثماني، فصار عام ١٨٥٩ رئيس الفيلق السادس ببغداد، وفي عام ١٨٦٠ حصل على منصب ولاية بغداد، ومشيرية الفيلق السادس برتبة الوزارة.بدأ الوالي الجديد أحمد توفيق باشا حمله الغاء فيها المخصصات والامتيازات الخاصة، وبعمله هذا خفف عن كاهل الخزينة واكثر من ايرادتها، بحيث تمكن خلال شهرين من مضاعفة الدخل السنوي وتوفير زيادة فيه بمقدار خمس وعشرين الف ليرة.لم يدم حكم احمد توفيق باشا في بغداد سوى مدة قصيرة تقل عن سبعة اشهر، والظاهر

ان الوالي السابق مصطفى نوري باشا كان السبب في عزله حيث صار يسعى في استانبول نحو تبرئة نفسه وادانة خصمه وربما بذل في سبيل ذلك جزءاً كبيراً من الاموال التي حصل عليها في بغداد، فأمرت الدولة العثمانية في اعادة التحقيق في امره، واتضح للمحققين بعد ذلك ان ما اتهم به مصطفى نوري باشا باطلاً وانه كان من تدبير خصمه احمد توفيق باشا فصدرت الاوامر بعزل الاخير من ايالة بغداد اواخر عام ١٨٦١[٢٦].

١٠-محمد نامق باشا ١٨٦١-١٨٦٧ (ولاية ثانية) : بعد ان عزل من ايالة بغداد اصبح مشيراً للمدفعية في استانبول عام ١٨٥٢، ثم اصبح سر عسكر وفي عام ١٨٦١ عاد إلى ايالة بغداد ومشيراً لفيلق العراق والحجاز، وفي عام ١٨٦٧ عاد لمنصب سر عسكر، ثم صار ياوراكرم (المرافق الاكرم) ولقب بـ(شيخ) الوزراء، وكان يتقن العربية والفرنسية والانكليزية.وعند قدومه إلى بغداد قام ببعض التغيرات في المناصب الحكومية وقد راعى في ذلك الاستقامة، ونظم الامور المالية ودفع الرواتب وارسل اموال طائلة لأستانبول فسرت بها الدولة العثمانية. ومن اعماله العامة شرع بانشاء الثكنة وتعرف بـ القشلة التي اكملها مدحت باشا وفي ايامه وصلت الباخرتان بغداد ودجلة، وكذلك شرع في بناء الدميرخانة أي دار الحدادة وفي عهده طبق نظام التجنيد الاجباري الا انه جعله عقوبة للسارق وشارب الخمر ومن لا عمل له.وفي عام ١٨٦٤ صدر نظام المطبوعات اقتداءً بالدول الاوربية وفي السنة نفسها صدر نظام إدارة الولايات .ومن اعماله انه اوصى بصنع خمسة بواخر صغيرة لتسيرها في نهر دجلة.وفي عام ١٨٦٧ استدعي الوزير نامق باشا إلى استانبول ليتقلد منصب وزير الحربية، واصبح متصرف شهرزور تقي الدين باشا قائمقام بغداد لتسيير امور الحكم[٢٧].

١١- تقي الدين باشا ١٨٦٧-١٨٦٨ : اخر الولاة والباشوات الحاكمين في ايالة بغداد ضمن مدة بحثنه هذه(١٨٣١-١٨٦٩) حيث كانت ولاية تقي الدين باشا قصيرة الامد لا تتجاوز السنة الواحدة، وهذا يفسر لنا عدم امكانية الوالي بالشروع بالاعمال الاصلاحية.اما حياته المهنية فقد كان متصرف شهرزور برتبة بككربكي. وبعد عزل نامق باشا اصبح قائمقام بغداد، وفي عام ١٨٦٧ اصبح واليا على بغداد فضلاً عن مشير فيلق العراق والحجاز وفي عام ١٨٦٨ عزل من منصب الولاية.وقد تقلب في المناصب الحكومية حتى اصبح واليا

على الحجاز، وفي عام ١٨٧٩ عاد مرة ثانية لتولي منصب ولاية بغداد واستمر حتى عام ١٨٨٦، وفي عام ١٨٨٧ أحيل على التقاعد وفي عام ١٨٩٣ وافاه الاجل المحتم[٢٨].

المبحث الثالث: مرتكزات المؤسسات الادارية الاخرى في باشوية بغداد :

١-: المواصلات :

أ. النقل المائي :كان جيمس تيلر أول من اتجه إلى امكانية استخدام البواخر في طريق العراق (بريطانيا – الساحل السوري – نهر الفرات – الخليج العربي – الهند) وقد بدأ طريق العراق يكتسب الدعاة خلال الثلث الاول من القرن التاسع عشر والذي شجع جيمس تيلر وجود اخوه روبرت تيلر كوكيل سياسي لبريطانيا في بغداد فقد بدأ رحلته من الهند بأتجاه الخليج العربي ثم إلى بغداد عن طريق نهر دجلة لكسب الدعاية لهذه الفكرة وعند وصوله بغداد التقى جيمس بأخيه روبرت ليتباحثوا امكانية ربط اوربا بالهند عن طريق العراق يدفعهما العامل الاقتصادي والسياسي معا وقد نجح جيمس في اقناع داود باشا بهذه الفكرة وتعهد داود باشا بان تحتكر بريطانيا النقل المائي في العراق لمدة عشر سنوات بمقابل تزود بريطانيا داود باشا.كما طلب والي بغداد نجيب باشا من الحكومة البريطانية ان تزوده بباخرة مجهزة بالرجال والعتاد لتعمل تحت القيادة العثمانية .وبدأ الباب العالي بالتفكير في انشاء قوة بحرية عثمانية في جنوب العراق لتتحمل مسؤولية نشر النفوذ العثماني في الخليج العربي، فبعث الباب العالي في عام ١٨٤٧ راغب باشا إلى البصرة لدراسة الامكانيات اللازمة لانشاء مثل هذا المشروع.ودخلت المشروعات العثمانية حيز التنفيذ بتشكيل الشركات البحرية في كل من استانبول وبغداد، وقد تم تأسيس في بغداد شركة ملاحة بخارية وطنية نصف رأسمالها يعود للحكومة والنصف الثاني يشترك فيه التجار والاعيان، وقد نجح والي بغداد رشيد باشا الكوزلكي في جمع المبالغ المطلوبة، وقام بتكليف احدى المؤسسات البلجيكية ببناء باخرتين عرفتا فيما بعد باسم ((بغداد والبصرة)) وصلت الباخرتين بغداد والبصرة إلى العراق في عام ١٨٦١ للعمل في نهري دجلة والفرات وقد اسند نامق باشا إلى احد المهندسين البلجيكيين مسؤولية إدارة الباخرتان، وكانت الباخرتان تقومان بنقل المسافرين والبضائع ثم اقتصر عملها على الركاب والبريد والذهب والاموال.وفي عام ١٨٦٧ قام نامق باشا ببناء ثلاث سفن جديدة هي ((الموصل والرصافة والفرات))[٢٩].

ب. خدمات البريد والتلغراف:لقد اقتصرت الخدمة البريدية في النصف الاول من القرن التاسع عشر على بريد الجمال الذي فتحته شركة الهند الشرقية البريطانية بعد عام١٨٣٠ ليقوم بربط مدينة بغداد بدمشق ومنها إلى اوربا، وبريد السعاة الذي يقوم بنقل الرسائل بين بغداد، واستانبول، ويستغرق ذلك مدة تتراوح بين ١٢-٢٠ يوماً يُؤمّن خدمة بريدة لـ(٤٢) مدينة بين بغداد، واستانبول، واستمر ذلك حتى عام ١٨٦٨ عندما شهدت بغداد خدمة بريدية منتظمة تابعة لحكومة الهند البريطانية، اما الحكومة العثمانية فلم تهتم بأمر البريد كخدمة من الخدمات العامة الضرورية الا في عام ١٨٦٩عندما اصدرت نظام إدارة البوسطة الاساسية .اما بالنسبة للبرق فقد تنبهت الحكومة العثمانية إلى اهمية الاتصالات الحديثة التي عرفتها اوربا آنذاك اثناء حرب القرم، فقد ادركت الدولة ضرورة ربط الايالات بعاصمتها بواسطة تلغراف، لان ذلك يؤدي إلى دعم الإدارة المحلية، وتحسين كفاءتها، وتأمين الامن والاستقرار فيها، فأصدر نظام التلغراف في عام ١٨٦٠ وقد نص هذا النظام على اعطاء الاولوية في استخدام التلغراف في المراسلات الدولية، ثم لشؤون القناصل الاجنبية، ومن بعدها مراسلات التجار، وقد شهدت بغداد ايصال اول خط برقي عام ١٨٦١ عن طريق بريطانيا بالاتفاق مع الدولة العثمانية، وكان الخط قادماً من الهند في طريق البصرة، ومن ثم إلى بغداد ممتداً في قاع نهر دجلة، حتى مجيء مدحت باشا فقد سعى إلى ربط مدن الايالة باسلاك تلغراف(٣٠).

٢-: المدارس والتعليم : كان التعليم حتى اواسط القرن التاسع عشر يتمثل بالدروس الدينية واللغوية وكانت تلقى في مدارس مستقلة ملحقة بالجوامع والمساجد وكان لهذه المدارس التي انتشرت في بغداد والنجف وكربلاء والموصل دور أساسي في حفظ اللغة العربية وآدابها من الضعف والاندثار.ويمكن أن نميز خلال حقبة البحث نوعين من التعليم هما (أ-التعليم الديني المتضمن الكتاتيب والمدارس الدينية كمدرسة الامام الاعظم ومدرسة المرادية ومدرسة جامع الاحمدية والمدرسة القادرية).(ب-المدارس الاجنبية وتمثلت في الارساليات التبشرية والجاليات الاجنبية) (٣١).

٣-: الطباعة : دخل الفن المطبعي الى بغداد متأخراً لاسباب عديدة اهمها تأخر البلاد ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، فضلا عن ان الدولة العثمانية لم تكن تشجع على التطور الثقافي خوفاً

من حصول شعور انفصالي مناهض لسياسة الدولة غير محمود العواقب وان اول مطبعة دخلت الايالة كانت في الكاظمية وتدعى (مطبعة دار السلام) وترسخت اصول الطباعة في الايالة منذ عام ١٨٥٦ أي في عهد محمد رشيد باشا الكوزلكي الذي عرف بحبه للعلم والثقافة ورغبته في تطوير الايالة، وفي عام ١٨٥٦ ظهرت مطابع عديدة في مدينة بغداد مثل المطبعة الحجرية وغيرها[٣٢] .

٤-: الحالة الصحية : كانت الحالة الصحية في بغداد متدهورة جداً ويخيم عليها الجهل والخرافات والشعوذة، ويعود ذلك إلى عدم اهتمام الولاة بالحالة الصحية ولا بالنظافة العامة او توفير المياه الصالحة للشرب واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الاوبئة والامراض.اذ كانت الايالة مكاناً خصباً لانتشارها ففي عام ١٨٤٦ اكتسح بغداد وباء الكوليرا وما يعرف بالهيضة وأُهْلِكَ عدد كبير من سكان الايالة حتى ان القنصل الفرنسي في بغداد قد اصيب بهذا المرض .اما القنصل الانكليزي في بغداد فقد شرع بعد تفشي المرض في بغداد بالرحيل عنها والالتجاء إلى طاق كسرى مصطحباً معه طبيب القنصلية الذي كان يقدم بعض المساعدات إلى اهالي الايالة كما قام القنصل الانكليزي بفرض الحجر الصحي على نفسه واتباعه.اما اهالي بغداد فبعد سماعهم نبأ رحيل القنصل الانكليزي عن بغداد بادر عدد كبير من اليهود بالرحيل ثم تبعهم عدد من النصارى والمسلمين وتركوا الباقين يواجهون مصيرهم المحتم لوحدهم[٣٣] .ولم تبذل السلطات العثمانية جهودا في ردم البرك والمستنقعات التي تخلفها الفيضانات التي تتعرض بغداد لها دائماً، والتي كانت مصدرا للاوبئة كالملاريا والحمى وقد كانت المناطق المفتوحة بين الاسواق والبيوت مكاناً لتجمع القمامة وجثث الحيوانات مشكلة بذلك بؤرة للجراثيم والمكروبات، وكان لفقدان اماكن لتصريف المياه الثقيلة اثر كبير في انتشار الجراثيم والامراض كالسل، والامراض الزهرية ولم يهتم الاهالي بتنظيفها بصورة مستمرة او باستخدام المواد المطهرة مما ادى إلى انبعاث الروائح الكريهة مفسدة بذلك الهواء، وفي بعض الاحيان تتسرب المياه الآسنة إلى مجرى النهر مختلطة بذلك مع مياه الشرب فاتحة الطريق واسعاً امام جميع الامراض السارية ولم يقتصر الامر على بيوت البغداديين وانما على الاماكن العامة كالخانات والحمامات وكان لوجود الحيوانات الداجنة والخيول في بيوت الاهالي سبب آخر للعديد من الجراثيم والمكروبات التي تسبب الامراض من هذا

نستدل ان بغداد كانت مركز تجمع الجراثيم والمكروبات.ولم يكن الولاة والإداريين يهتمون بالجانب الصحي والتوجيه بالاهتمام بالمياه والاطعمة ونظافتها، فكانت مبادرة الوالي احمد توفيق باشا عام ١٨٦٠ الفريدة من نوعها عندما امر القصابين، واصحاب المأكولات بوضع سترة من الخام على موادهم الغذائية للحفاظ عليها من الغبار والذباب[٣٤].

٥-: القضاء والافتاء :ويشتمل على : أ-القضاء : وهو منصب شرعي في الايالة مهمته تطبيق الاحكام الشرعية، ويُعَدّ الجهاز القضائي دائرة مستقلة تخرج عن سلطة الوالي، ولقد عد القضاء ارفع منصب شرعي في الايالة لما له من دور مهم في حياة المجتمع الاسلامي. وقد اعتمدت الدولة العثمانية منذ ظهورها نظام القضاء الاسلامي الذي اتصف باليسر وعدم التعقد فقد كان القضاة يجلسون في المساجد، او بيوتهم للاستماع إلى المتخاصمين وإلى شهودهم واصدار الاحكام فيها وتنفيذها في جلسة واحدة، ثم اصبح للمحاكم الشرعية بعد ذلك مكاناً يمارس فيه القضاة اعمالهممدونين جميع المعلومات الخاصة بالامور القضائية في سجلات خاصة تسمى سجلات المحكمة الشرعية وهي خاصة بالمسلمين فقط مستمدين قراراتهم، واحكامهم، العدلية من الشريعة الاسلامية، أو من فرامين السلاطين بشأن بعض القضايا فضلاً عن العرف السائد[٣٥].ويرتبط قاضي بغداد، المعين بموجب فرمان سلطاني من بعد ترشيح المشيخة الاسلامية له، بقاضي عسكر الاناضول الذي يرتبط بدوره بشيخ الاسلام. وقد خولت المحاكم الشرعية بالنظر في قضايا الارث وتنظيم الوصايا، والزواج والطلاق والعلاقات العائلية، وتوثيق المستندات التي تدرج بها نصوص الوقف والحكم بصحتها. اما بالنسبة للطوائف غير المسلمة فيتم النظر بالقضايا الخاصة بهم امام الارادات الدينية المأذون بها والخاصة بتلك الطوائف. ودعي القاضي احياناً بحاكم الشرع او نائب الشرع ويقوم القاضي بعد وصوله إلى بغداد، ومباشرته بوظيفته بتعيين نائب له يُعْرَف باسم نائب الباب ليقوم بمساعدته في اجراء الاحكام الشرعية، والنظر في الدعاوي التي يحيلها اليه، اما في المدن الصغيرة فيشغل المنصب القضائي مسؤول يطلق عليه نائب القاضي وينظر في القضايا باسم القاضي الذي انابه[٣٦].وقد جرت العادة على ان يفتح القاضي فور التحاقه بعمله سجل الدعاوي، وسجل الحجج الشرعية، ويحرر في اول صفحة فيها بخطه ما يفيد بدأ شروعه في اداء واجبه مبيناً اهمية هذا الواجب وضرورة الحكم بالعدل.وكان للقاضي

سلطات واسعة في نطاق عمله، فمن الناحية النظرية يكون مكلفاً بتطبيق الاحكام الشرعية بين الناس والاستماع إلى دعواهم والفصل فيها، كما يشرف على امور الضرائب والسوق لان اغلب الفرمانات التي تخص الشؤون المالية والضرائبية كانت توجه باسم الوالي والقاضي ودفتر دار الايالة.كما ان أي موظف لا يستطيع في بعض الاحيان ممارسة مهامه الا اذا اثبت لدى القاضي صحة تعيينه وسجل براءة تعيينه في سجل المحكمة الشرعية[٣٧]. اما من الناحية العملية فان وجود سلطة الوالي تحدد من صلاحية القاضي وخاصة اذا كان الوالي قوياً فيعمد الوالي إلى زيادة الضرائب وخاصة في المناطق البعيدة عن رقابة القاضي عند القيام بجمع الضرائب.وقد اولت الدولة العثمانية، القضاة ونوابهم عناية واهتمام فاصدرت في عام ١٨٥٥ نظامين تناول الاول نظام توجيهات مناصب القضاء وتنظيم مواعيد انعقاد مجلس امتحان، وتعيين القضاة في مقام المشخة الاسلامية، وضوابط اختيار القضاة وامور تعيينهم في مناصبهم، وتصنيفهم إلى عدة اصناف، ودرجات بحسب اهمية الوحدة الإدارية التي يعينون فيها، وتناول الثاني الامور التي تخص النواب وهي الامور ذاتها التي تناولها النظام الاول وبفعل التنظيمات الجديدة ظهرت قوانين وانظمة جديدة خاصة بالإدارة العدلية والمحاكم، مستمدة من القوانين الغربية وخاصة الفرنسية قانون الجزاء الهمايوني وقانون التجارة البرية وقانون التجارة البحرية ثم نظام الولايات لعام ١٨٦٤ الذي اكد على اقامة تشكيل مؤسسات قضائية مدنية في مدن الولايات إلى جانب المحاكم الشرعية، ثم صدر ديوان الاحكام العدلية لعام (١٨٦٩)[٣٨].ومن الملاحظة ان سلطة القاضي ومدى تأثيرها يتوقف على قوة شخصيته ومركزيته في الايالة فكثير من القضاة وقفوا مع السكان ضد الولاة لتعسفهم في فرض الضرائب واستخدام القسوة بالرغم من تهديد الولاة لهم بالعزل وكان لهم القدرة على رفع الشكاوي والتظلم إلى السلطان مباشرة وبمساعدة العلماء. اما المدة المقررة قانوناً لولاية القضاء سنة واحدة، حيث ينقل بعدها إلى محل آخر بدرجته نفسها، او يرقى إلى مرتبة اعلى، الا ان هذه الحالة لم تجد لها تطبيقاً على الدوام حيث تولى بعض قضاة بغداد مناصبهم بضعة اشهر، في حين قضى آخرون في مناصبهم مدة تزيد على السنة وبعد انتهاء مدة خدمة القاضي في الايالة لا تعني عدم عودته اليها ثانية، حيث يمكن عودته اكثر من مرة بالمنصب ذاته وبصورة عامة يكاد مركز القاضي يكون ثابتاً ، فكثير من

القضاة خدموا في الدولة مدة حياتهم ويعود ذلك إلى انه منصب ديني وليس منصباً سياسياً لذا لم يتعرض هذا المنصب لتغيرات واسع. وكان القضاة يحصلون على دخلهم من مصدرين : الاجور اليومية التي تمنحها الدولة للقضاة في اثناء خدمتهم الفعلية كل حسب درجته، والرسوم القضائية على مختلف القضايا التي تعرض عليهم باسم اجور صكوك ويصل راتب القاضي إلى ستة آلاف قرش تقريباً(٣٩).

ب:الافتاء : والى جانب منصب القاضي كان هناك المفتي الذي كان له دور مهم في توجيه القاضي في اجراء الحكم الصحيح الموافق للشريعة لكنه كان مستقلاً عن القاضي ومرتبته اقل درجة من القاضي او يتقدم على نائب القاضي، ومهمته مساعدة القاضي في تفسير نصوص الشريعة او إصدار فتوى في الامور التي لا نص فيها ويظل في منصبه مدة طويلة لا يتسلم راتبا بل يخصص له بعض المقاطعات لينفق من ريعها على شؤونه، والقسم الاغلب منهم يتجه نحو التدريس والرأي الذي ينتهي اليه يسمى فتوى ومع ان غالبية المفتين يعملون في المدن الرئيسة مع القضاة نجد بعضا منهم إلى جانب رجال الحكم في مراكز الايالات مستشارين مدنيين(٤٠).ولم يكن القاضي يستفتي المفتي فقط وانما يستفتيه المجتمع وحتى الوالي نفسه، وفي بعض الاحيان تكون هذه الوظيفة وراثية في بعض الاسر المعروفة، ومن اشهر مفتي هذه الحقبة عبد الغني آل جميل الذي كان اديباً وعالماً، وقد ولي افتاء بغداد بعد المفتي محمد سعيد الطبقجلي، وابي الثناء الالوسي وكانت له صلات وثيقة بالوالي وكان ذا شهرة عظيمة، وقد ولي الافتاء مدة طويلة، وبعده اصبح محمد امين الزند مفتياً في بغداد ثم صار كهية فعرف بالكهية ولازمة هذا الوصف وعرفت اسرته بـ(آل محمد امين الكهية)(٤١).

٦: الجيش : كان الجيش العثماني في العراق يتكون من قوات نظامية وأُخرى غير نظامية وقد انقسمت القوات غير النظامية على قسمين، اولهما الهايتة او (الباشي بوزق) التي ضمت صفتي الخيالة، والمشاة. وثانيهما القوات العشائرية.اما القوات النظامية فقد دخلت في عداد الجيش العثماني في العراق منذ عام ١٨٣٥، في اعقاب ارسال الحكومة العثمانية قوات إلى عدد من مناطق الدولة العثمانية وكان من ضمنها العراق(٤٢).اما حجم الجيش العثماني في العراق فلم يكن كبيراً، فعلى الرغم من ان عدد افراده كان قد قدر في عام ١٨٣٢ بعشرة الاف جندي، الا انه قلص في السنة نفسها – بسبب عجز الحكومة

المحلية عن دفع المرتبات له – إلى ثلاثة الاف جندي. وقد شكلت الحكومة العثمانية جيشاً جديداً في العراق في عام ١٨٤٨ عرف بجيش العراق والحجاز، او الجيش الامبراطوري السادس، ومع أن ذلك الجيش ضم اعداداً من المتطوعين العراقين في صفوفه، لكن معظم افراده كانوا من غير العراقين، كذلك كان اغلب ضباطه من غير العراقين، اما حجم الجيش الجديد فكان صغيراً فقد جاء في تقرير كتبه القائد الانكليزي فيلكس جونز في عام ١٨٥٤، ان الجيش النظامي في ايالة بغداد كان صغيراً إلى حد عجزه عن الحفاظ على الامن حتى في اوقات السلم وقد اضطر الجيش الجديد لحاجته إلى زيادة افراده إلى الابقاء على قوات الهايتة وقوات العشائر حتى حرب القرم، اذ اخذت الحكومة العثمانية تعد جيشاً قوياً منظماً في محاولة للاستغناء عنهما(٤٣).

وقد عانى الجيش من مساوئ عديدة منها انه كان يفتقر إلى النظام والتدريب والتجهيز كما لم تكن مرتباته تدفع بانتظام فقد ذكر القنصل الفرنسي ببغداد في عام ١٨٤١ بان السلطات الحكومية لم تدفع مرتبات لقواتها النظامية طيلة ثلاثة عشر شهراً مما اضطرها إلى التمرد والعصيان. اما اسلحة الجيش فكانت قديمة إلى حد غدت موضع سخرية لبعض الرحالة الذين زاروا العراق في هذه الحقبة(٤٤) . اما نظام التجنيد الاجباري، فلم يبدأ تطبيقه في العراق الا في عام ١٨٣٥ عندما جرت اول محاولة لادخاله في بغداد ، ويظهر ان توسع محمد علي حاكم مصر في الشام، وسعي الحكومة العثمانية إلى ايقافه، كان سبب في تلك المحاولة .ومع ان السلطات الحكومية نجحت انذاك في تجنيد عدد من المواطنين الا انها كفت عن محاولاتها عقب انسحاب محمد علي من الشام(٤٥).

وكانت دائرة الجيش الهمايوني العثماني السادس يضم كل من بغداد والموصل والبصرة والجدولين الآتين يبينا تقسيمات هذا الجيش (المشاة والخيالة والمدفعية)ومراكز وحداتها الاساسية في ايالة بغداد ضمن المدة فترة البحث ١٨٣١–١٨٦٩.

جدول تقسيمات الجيش العثماني (المشاة) في بغداد (٤٦).

المشاة الفرقة	اللواء	الموقع
بغداد	لواء بغداد الاول	بغداد

		كاظمية
	لواء بغداد الثاني	التاجي
		ابوغريب

جدول تقسيمات الجيش العثماني (الخيالة والمدفعية) في بغداد [٤٧].

اللواء	الموقع
لواء خيالة بغداد	كاظمية
	المحمودية
لواء مدفعية بغداد	كاظمية
	التاجي

ويمكن القول اجمالاً ان الحقبة الواقعة بين عامي ١٨٣١ و١٨٦٩ تعد مرتكزا مهما من مرتكزات نظام الادارة العثماني في ايالة بغداد، اذ استطاعت الدولة العثمانية السيطرة المباشرة على ولاة بغداد وقيامها بتعيينهم وعزلهم وقتما تشاء، ومحاولتها اعادة الحكم المباشر الى مناطق الايالة كافة وتثبت اركان سلطة الحكومة بالقضاء على الزعامات المحلية التي كانت تحكم بعض المدن، واحلال المؤسسات الادارية محلها. ولعل التغيير المستمر للولاة كان احد الاسباب المهمة التي حالت من دون قيام الوالي بأي عمل اصلاح، وكان مقصد الدولة العثمانية من تغيير الولاة حتى لا يتمكن الوالي من ترسيخ اقدامه في الايالة ويكون مصدر تهديد لها. وفرض ارادة السطلنة العثمانية كاملة على باشوية بغداد .

الهوامش :

(١)مجموعة القوانين والانظمة العثمانية المنشورة باسم الدستور ، ص٣٨٢ .

(٢)عباس العزاوي، العراق بين احتلالين، ج٧، ص٢٨٥ .

(٣)انستاس الكرملي، خلاصة تاريخ العراق منذ نشوئه إلى يومنا هذا، ص٢٠٦-٢٠٧ .

(٤)سليمان فائق، تاريخ بغداد،ص١٦٧.

(٥)عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا، ص ٤٥٣- ٤٥٤.

(٦)فردوس عبد الرحمن كريم اللامي، الحياة الاجتماعية في بغداد ١٨٣١-١٩١٧،ص٢٢.

(٧)جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧، ص٣٤.

(٨)جيمس ريموند ولستيد، رحلتي الى بغداد في عهد الوالي داود باشا، ص١٩ .

(٩) ستيفن همسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ص٤٥.

(١٠)عبد الرحمن بن عبد الله السويدي البغدادي، حديقة الزوراء في سيرة الوزراء، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور عماد عبد السلام رؤوف، ص٣٥٦ .

(١١)عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين،ص٢٧٨.

(١٢) سروليس بدج، رحلات إلى العراق، ص١٠٣

(١٣) سليمان فائق، المصدر السابق ، ص١٩٢.

(١٤) علاء موسى كاظم نورس، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج١،ص١٢٠.

(١٥) جميل موسى النجار، المصدر السابق ، ص٦٧.

(١٦)محمد عصفور سلمان، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية واثرها على المشرق العربي ١٨٣٩-١٩٠٨، ص٧٨ .

(١٧)المصدر نفسه ، ص٧٩ .

(١٨)علاء موسى كاظم نورس، المصدر السابق ،ص٥٦.

(١٩)محمد عصفور سلمان، المصدر السابق ،ص٨٩ .

(٢٠)عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق والاسر الحاكمة ورجال الادارة والقضاء في العراق في القرون المتأخرة ١٢٥٨-١٩١٨، ص١٣٤.

(٢١) عباس العزاوي، المصدر السابق ، ص١٠٢ .

(٢٢) عماد عبد السلام رؤوف، المصدر السابق ،ص١١٢.

(٢٣) ناهدة حسين علي، العراق بين عام ١٨٤٥-١٨٥٧، ص١١٢.

(٢٤) عباس العزاوي، المصدرالسابق، ص١١٦-١١٧ .

(٢٥) ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق ، ص١٩٢.

(٢٦) سعاد هادي العمري، بغداد كما وصفها السواح الاجانب في القرون الخمسة الاخيرة، ص٧٨.

(٢٧) المصدرنفسه ،ص٧٩-٨٠ .

(٢٨) يوسف عز الدين، داود باشا ونهاية حكم المماليك في العراق،ص٤٥.

(٢٩) ناهدة حسين علي، المصدر السابق ، ص١٠٢ .

(٣٠) يوسف عز الدين، المصدر السابق ، ص٩٢.

(٣١) فاضل مهدي بيات، التعليم في العراق في العهد العثماني، ص٢٩ .

(٣٢) يوسف عز الدين، بواكير الحياة الفكرية في العراق، ص١٧٢ .

(٣٣) ابراهيم الدروبي، البغداديون اخبارهم ومجالسهم، ص١٤٧.

(٣٤) خليل علي مراد، تاريخ العراق الاداري والاقتصادي في العهد العثماني ١٦٣٨-١٧٥٠ ،ص٣٣.

(٣٥) ابراهيم عبد الغني الدروبي، قضاة بغداد، ج٢، ص٤٥.

(٣٦) المصدر نفسه ،ص٤٦ .

(٣٧) علي ظريف الاعظمي، مختصر تاريخ بغداد،ص٧٨.

(٣٨) محمود رئيف افندي، التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية،ص١٠٧.

(٣٩) علي ظريف الاعظمي، المصدر السابق ، ص٨٩ .

(٤٠) مصطفى كاظم المدامغة، نصوص من الوثائق العثمانية عن تاريخ البصرة في سجلات المحكمة الشرعية في البصرة (١١٨٨-١٣٣٠هـ)، ص٣٥.

(٤١) محمود رئيف افندي،المصدر السابق ،ص١١٢.

(٤٢) مصطفى كاظم المدامغة، المصدر السابق ، ص٣٩٠.

(٤٣) عبد الوهاب القيسي، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق ١٨٣٩-١٨٧٧، ص١١٩ .

(٤٤) سعاد هادي العمري،المصدر السابق ،ص١٢٢.

(٤٥) يوسف عز الدين، داود باشا ونهاية حكم المماليك في العراق، ص٣٣.

(٤٦) يعقوب سركيس، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والاثار وخطط بغداد،ص٧٦.

(٤٧) المصدر نفسه ، ص٧٧ .

المصادر والمراجع:

اولا :الكتب العربية والمترجمة :

- ابراهيم الدروبي، البغداديون اخبارهم ومجالسهم، بغداد، ١٩٥٨ .
- ابراهيم الدروبي، قضاة بغداد، ج٢، مراجعة وتقديم اسامة ناصر النقشبندي، بغداد، ٢٠٠١ .
- انستاس الكرملي، خلاصة تاريخ العراق منذ نشوئه إلى يومنا هذا، البصرة، ١٩١٩.

- جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩–١٩١٧، ط٢، بغداد، ٢٠٠١.
- جيمس ريموند ولستيد، رحلتي الى بغداد في عهد الوالي داود باشا، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد، ١٩٨٤.
- عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا، القاهرة، ١٣٨٧– ١٩٦٨.
- عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٦، بغداد، ١٩٥٤ .
- علاء موسى كاظم نورس، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج١، بغداد، ١٩٦٩ .
- عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق والاسر الحاكمة ورجال الادارة والقضاء في العراق في القرون المتأخرة ١٢٥٨–١٩١٨، بغداد، ١٩٩٢ .
- عبد الرحمن بن عبد الله السويدي البغدادي، حديقة الزوراء في سيرة الوزراء، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور عماد عبد السلام رؤوف، بغداد، ٢٠٠٣ .
- علي ظريف الاعظمي، مختصر تاريخ بغداد، بغداد، ١٩٢٦.
- سليمان فائق، تاريخ بغداد، ترجمة موسى كاظم نورس، بغداد، ١٩٦٢.
- سروليس بدج، رحلات إلى العراق، ترجمة فؤاد جميل، ج١، بغداد، ١٩٦٦.
- سعاد هادي العمري، بغداد كما وصفها السواح الاجانب في القرون الخمسة الاخيرة، ترجمة وجمعه عن الالمانية سعاد هادي العمري، بغداد، ١٩٥٤ .
- ستيفن همسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط٣، بغداد، ١٩٦٢ .
- مجموعة القوانين والانظمة العثمانية المنشورة باسم الدستور،ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، المجلد الاول، بيروت، ١٩٦٧.

- محمود رئيف افندي، التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، تعريب خالد زيادة ، طرابلس ، لبنان، ١٩٨٥ .
- مصطفى كاظم المدامغة، نصوص من الوثائق العثمانية عن تاريخ البصرة في سجلات المحكمة الشرعية في البصرة (١١٨٨-١٣٣٠هـ)، البصرة، ١٩٨٢.
- يعقوب سركيس، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والاثار وخطط بغداد، القسم الاول والثاني، بغداد، ١٩٥٥.
- يوسف عز الدين، داود باشا ونهاية حكم المماليك في العراق، دار البصرة، ١٩٦٧.

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية :

- خليل علي مراد، تاريخ العراق الاداري والاقتصادي في العهد العثماني ١٦٣٨-١٧٥٠، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٧٦.
- ناهدة حسين علي، العراق بين عام ١٨٤٥-١٨٥٧، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التربية- ابن رشد ، جامعة بغداد، ١٩٩٦ .
- محمد عصفور سلمان، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية واثرها على المشرق العربي ١٨٣٩-١٩٠٨، اطروحة دكتوراهمقدمة الى كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
- فردوس عبد الرحمن كريم اللامي، الحياة الاجتماعية في بغداد ١٨٣١-١٩١٧، اطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى كلية التربية - ابن رشد ، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

ثالثا: المجلات والدوريات :

- عبد الوهاب القيسي، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق ١٨٣٩-١٨٧٧، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد ٣، كانون اول ١٩٦١.

- فاضل مهدي بيات، التعليم في العراق في العهد العثماني، القسم الاول بحث منشور في مجلة الورد، المجلد الثاني والعشرين، العدد الاول، ١٩٩٤.
- يوسف عز الدين، بواكير الحياة الفكرية في العراق، مجلة المجمع العلمي، ١-٢ م(٣٢) كانون الثاني، ١٩٨١.